

النفط الكويتي ينخفض 85 سنتا ليستقر عند مستوى 98 دولارا

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 85 سنتا ليستقر عند مستوى 98 دولارا للبرميل في تداولات الجمعة مقارنة بـ 98,85 دولارا للبرميل في تداولات أمس الأول. وفي اسواق النفط العالمية هبطت أسعار العقود الآجلة للنفط في أوروبا والولايات المتحدة أمس حيث أغلقت عقود خام القياس الدولي مزيج برنت منخفضة 1,8 دولار للبرميل إلى مستوى 100,39 دولار للبرميل لتنتهي الشهر على خسائر نسبتها 1,93%. وانتهت عقود الخام الأميركي الخفيف تسليم يوليو جلسة التداول في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) منخفضة 1,64 دولار للبرميل عند التسوية ليستقر عند مستوى 91,97 دولار للبرميل لتنتهي الشهر على خسائر نسبتها 1,6%.

إدارته ظلمت نفسها وتحمل مسؤولية انسياقها وراء رغبات المساهمين

5 عوامل لتحفيز قطاع الاستثمار لاستعادة دوره وحيويته

مصاريق الاكتتاب، إلا أن العديد من الشركات واجهت صعوبة شديدة في تغطية الزيادة في رأس المال لأسباب عديدة أبرزها حالة الاحباط التي تسيطر على المساهمين، بالإضافة الى ضعف السيولة المالية لديهم، إلا أنه مع الحركة الشنطة التي يشهدها السوق واقترب أسعار العديد من الاسهم من قيمها الاسمية، بل انه مع نهاية العام الحالي يتوقع ألا يكون هناك أسهم أسعارها السوقية أقل من قيمها الاسمية، الأمر الذي سيحفز إدارات الشركات على دعوة مساهمها لزيادة رأس المال، وسنرى ذلك بشكل ملحوظ في الجمعيات العمومية للشركات في العام المقبل، وعلى المساهمين أن يكون لهم دور في خروج شركاتهم من أزمتها التي تمر بها خاصة في جانب السيولة المالية، ومع متطلبات هيئة أسواق المال في عملية زيادة رأس المال فإنه قد أصبحت هناك شفافية واضحة في آلية متطلبات زيادة رأس المال مما يجعل المساهمين أكثر اطمئناناً لحقوقهم.

لذلك فإنه اذا كانت إدارات شركات الاستثمار ظلمت نفسها قبل الأزمة نتيجة إفراطها في تلبية حاجة المساهمين من خلال تحقيق أعلى العوائد، فإنها أصبحت مظلومة بعد الأزمة. ورغم أن الإدارات تتحمل العبء الأكبر في مسؤولية هذه الأزمة، إلا أنه لا بد من تضافر جهود المساهمين والدائنين من البنوك والجهات الرقابية لمساعدة الشركات على الخروج من أزمتها.

● هشام أبوهادي

بشركات أخرى ويثون عليهم عندما كانت التوزيعات أعلى، لذلك فمن دروس الأزمة أن يكون هناك آليات للمخاطر في الشركات وآلا تنساق إدارات الشركات وراء الرغبات المفرطة للمساهمين في توزيعات الأرباح.

رابعاً: الرقابة وفك التشابك

في العام الماضي تم توقع اتفاقية لفك التشابك في الرقابة على الشركات الاستثمارية، بحيث أصبحت الشركات الاستثمارية التي تدير أموالاً تخضع لرقابة هيئة أسواق المال، فيما أن الشركات الاستثمارية التي تقوم بعمليات تمويل تخضع لرقابة البنك المركزي، ورغم أهمية اتفاقية فك التشابك في الرقابة، إلا أن الجهتين -هيئة الأسواق والمركزي- تحتاجان إلى المزيد من الكوادر البشرية المتخصصة في عمليات الرقابة لأهمية هذا القطاع، وتلافي أو الحد من تكرار الأزمات التي قد يتعرض لها مستقبلاً في ظل الأموال الضخمة التي يديرها هذا القطاع.

خامساً: خفض رأس المال والسيولة الجديدة

من الإجراءات التي اتخذتها العديد من الشركات الاستثمارية والشركات الأخرى، قيامهم بشطب الخسائر من خلال خفض رأس المال، الأمر الذي أدى الى صعوبة كبيرة واجهت هذه الشركات والمتعلقة في ضعف السيولة المالية، ما دفع البعض منها لترح زيادة رأس المال بالقيمة الاسمية وبدون علاوة إصدار والبعض الآخر بعلاوة إصدار محدودة تغطي

هذه الشركات، وخلال العام الماضي تمكنت بعض الشركات من التوصل مع بعض البنوك لاتفاقيات إعادة هيكلة ديونها سواء من خلال استدخال بعض الاصول الجيدة أو من خلال إعادة جدولة المديونية، ولكن لاتزال هناك شركات تواجه صعوبة في التوصل لاتفاقيات مع البنوك إلا انه مع التحسن الملحوظ في اسواق المال الخليجية والاصول العقارية أيضاً، فقد باتت المناخ أكثر سهولة في ان تقوم البنوك بمساعدة الشركات الاستثمارية في معالجة ديونها.

ثالثاً: ادارة للمخاطر

من أهم العوامل التي لعبت دوراً كبيراً في حدة الأزمة التي مرت بها الشركات في مختلف القطاعات خاصة في قطاع الشركات الاستثمارية، افتقارها لإدارة خاصة للمخاطر قبل الأزمة، ما جعل الإدارات تنساق بشكل مفرط وراء الدخول في عمليات استثمارية عالية المخاطر لتحقيق أعلى معدلات الربحية لإرضاء المساهمين الذين يتحملون جزءاً أساسياً من هذه الخسائر نظراً لما يطالبون به إدارات الشركات في الجمعيات العمومية بتحقيق أعلى معدلات الأرباح والتوزيعات، الأمر الذي كان يدفع إدارات الشركات للدخول في عمليات استثمارية عالية المخاطر، وعندما كنت أقوم بعمل تغطية صحافية للجمعيات العمومية للشركات قبل الأزمة كان المساهمون لا يركزون إلا على الأرباح والتوزيعات فقط، ويوجهون اتهامات لإدارات الشركات بالتقصير في حال ما كانت التوزيعات أقل مقارنة



(إسامة أبويعطية)

قطاع الاستثمار يحتاج لمحفزات جديدة خلال المرحلة المقبلة

على ذلك أيضاً ندرة الفرص الاستثمارية البديلة.

ثانياً: معالجة ملف المديونية

نظراً لكون اصول الشركات الاستثمارية كانت تنقسم الى شقين اساسيين، الاول: الاصول السائلة وهي الاسهم سواء من خلال الملكيات المباشرة او غير المباشرة في الشركات المدرجة، ثانياً: الاصول العقارية، فقد شهدت هذه الاصول تدهوراً كبيراً في قيمتها ما أدى الى خسائر ضخمة لهذه الشركات التي كانت تحصل على تمويلات ضخمة من البنوك لتمويل هذه الاستثمارات، ومع توقف العديد من الشركات عن سداد الفوائد وليس اقساط الديون، فقد قامت البنوك الدائنة سواء المحلية او الاجنبية برفع قضايا ضد

حقوقها البورصة منذ بداية العام والتوقعات بان تواصل البورصة تحقيق المزيد من المكاسب في السنوات المقبلة لا بد من مبادرات لتأسيس صناديق استثمارية جديدة وان يكون للهيئات الحكومية خاصة الهيئة العامة للاستثمار دور اساسي في وفقاً للضوابط التي وضعتها هيئة اسواق المال، كذلك في ظل النشاط القوي للسوق والمكاسب السوقية المحققة على رأس المال والتي لم تقل عن 100% منذ بداية العام، وفي ظل انخفاض العائد الثابت على الودائع، فان الترويج لتأسيس صناديق استثمارية جديدة سيحظى بالقبول لدى اصحاب الودائع، وما يساعد

في اصول القطاع وشطب عدد من شركات القطاع من الادراج في السوق وديون ضخمة لايزال يعاني منها وضعف شديد في السيولة المالية وغيرها من العوامل، الامر الذي يتطلب عمليات تحفيز جديدة لنهوض القطاع من ازمته والتي تكمن في العوامل التالية:

أولاً: تحفيز تأسيس الصناديق

معروف انه قبل الأزمة العالمية ان اكثر من 50% من رؤوس اموال الصناديق التي كانت تديرها شركات الاستثمار كانت مساهمات من هيئات حكومية خاصة الهيئة العامة للاستثمار، وفي ظل اجواء التفاؤل التي منحت الهيئة العامة للاستثمار، وفي ظل اجواء التفاؤل التي تنسود اوساط المتداولين جراء المكاسب السوقية التي

قبل الأزمة المالية العالمية -الرهن العقاري في اميركا- كان قطاع الاستثمار يضم 95 شركة منها نحو 50 شركة مدرجة في البورصة، وكان هذا القطاع يحقق أعلى معدلات الأرباح بعد البنوك وقطاع الاتصالات وكان الشق الأكبر من هذه الأرباح يأتي من خلال رفع الاصول بشكل مبالغ فيه، وكانت هذه الشركات تدير اصولاً قبل الأزمة تقدر بنحو 24 مليار دينار قبل عام 2007 والتي تراجعت الى نحو 17 مليار دينار بنهاية الربع الثالث عام 2012.

ولايزال قطاع الاستثمار الذي اصبح حالياً قطاع الخدمات المالية وفقاً للقطاعات الجديدة في البورصة يعاني من تداعيات الأزمة سواء على مستوى السيولة المالية او القدرات الادارية والتنظيمية للقطاع.

عوامل تحفيز قطاع الاستثمار

تعد شركات الاستثمار المحرك الرئيسي لإدارة اموال المستثمرين في السوق الكويتي واسواق المال الخليجية والعالمية من خلال المحافظ المالية او الصناديق الاستثمارية وكانت المنافسة شديدة بين هذه الشركات لجذب العملاء قبل الأزمة، وكانت أيضاً المنافسة شديدة لتحقيق أكبر عائد سواء لاصحاب هذه الاموال او المساهمين في هذه الشركات، الأمر الذي دفع العديد من إدارات هذه الشركات لتجاوز كل حدود المنطق في سبيل تحقيق العوائد دون أخذ أي معدل للمخاطر، وقد كشفت الأزمة العالمية كل مخاطر الاستثمار التي كان يتبعها المسؤولون في القطاع والتي ترتب عليها تدهور حاد

خلال اجتماع استثنائي بصدده .. وترجيحات باستفادة 70% من قياداته

«المركزي» يبحث قرار إحالة القياديين ممن أمضوا 30 عاماً في الخدمة للتقاعد

قد حدد القواعد الخاصة بصرف المكافأة المالية كمكافأة استحقاق أو نهاية الخدمة لشاغلي الوظائف القيادية ومن في حكمهم، وكذلك قواعد إحالة شاغلي الوظائف الاشرافية ومن في حكمهم الى التقاعد، وذلك بدلا من تقرير معاش استثنائي شهري وهو أحد الاقتراحات التي كانت مطروحة مسبقاً من قبل ديوان الخدمة المدنية.

● محمود فاروق

جذب العديد من الموظفين الحكوميين الذين لديهم كفاءات خاصة، ولا سيما العاملين في بنك الكويت المركزي لديهم قدرات خاصة سواء فيما يتعلق بالجانب الرقابي او المالي او المحاسبي.

وكان مجلس الوزراء

لشغل هذه المناصب في حالة تقاعدهم وإيجاد سبل وآليات لمعالجة ذلك الأمر خلال فترة وجيزة . ورجحت المصادر ان يقبل 70% من القياديين الموجودين بالمركزي حالياً الاستفادة من ذلك القرار خاصة بعد ان استفاد اقرانهم في العديد من الجهات الحكومية من ذلك القرار متجهين نحو العمل في القطاع الخاص خاصة بعد ان لعب دوراً محورياً خلال الأونة الأخيرة في

علمت " الأنباء" من مصادر مطلعة أن محافظ بنك الكويت المركزي بصدده عقد اجتماع استثنائي مع مجلس ادارة البنك لمناقشة كيفية تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بإحالة القياديين ممن أمضوا 30 عاماً في الخدمة إضافة لمن لديهم رغبة في التقاعد للاستفادة من مكافأة الاستحقاق، مبيته أن القرار سيضم عدداً من القياديين والأشرافيين بالمركزي الأمر الذي يتطلب معالجة فورية

إعلان

اكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لبيت التمويل الكويتي

بناءً على قرار الجمعية العمومية غير العادية لبيت التمويل الكويتي المنعقدة بتاريخ 2013/4/24، يسر بيت التمويل الكويتي أن يعلن للسادة المساهمين الكرام عن فتح باب الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال بنسبة 20 % وذلك وفقاً لما يلي:

● يتم الاكتتاب من خلال الشركة الكويتية للمقاصة (إدارة حفظ الأوراق المالية) شارع الخليج العربي - برج أحمد - دور (5) تلفون: 22464565/585.

● يبدأ الاكتتاب بتاريخ 5 يونيو 2013 وينتهي 19 يونيو 2013.

● يحق للاكتتاب للسادة المساهمين المسجلين في سجلات بيت التمويل الكويتي في تاريخ اليوم السابق لإستدعاء تلك الزيادة وهو 4 يونيو 2013.

● القيمة الاسمية للسهم 100 فلساً وعلاوة إصدار 400 فلساً للسهم الواحد تسدد قيمة الاكتتاب على دفعة واحدة خلال فترة الاكتتاب.

● لا يوجد حد أقصى للاكتتاب ولكل مساهم الحق في الاكتتاب بأي عدد من الأسهم على أن حق الأولوية له يقتصر على ما نسبته 20 % من عدد أسهمه المملوكة له في اليوم السابق لاستدعاء الزيادة وسيتم تخصيص ما تبقى من فائض الأسهم على المكتتبين كل بنسبة اكتتابه وفقاً لما هو وارد في نشرة الاكتتاب المتاحة لدى الشركة الكويتية للمقاصة.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

kfh.com 180 3333

اعتباراً من اليوم ونمهداً لإجراء تعديلات عليه

البورصة تبدأ في رصد وتقييم مكونات «كويت 15»

الجديد خلال 21 يوماً تبدأ من نهاية مايو الجاري، حيث تقوم إدارة السوق بعملية تقييم مكونات المؤشر مرتين كل عام، الأولى مع نهاية مايو والثانية مع نهاية نوفمبر.

● شريف حمدي

الشركات، وهو ما يرشحها لتكون بديلة عن أسهم موجودة ضمن مكونات المؤشر الحالي. ولغقت السى أن جميع الاسهم ستخضع للمتابعة والتقييم على مدار الجلسات المقبلة، حتى تعلن إدارة السوق عن مكونات المؤشر



«فنية البورصة» تجتمع خلال أيام

أخذت بعين الاعتبار المقترحات التي تقدمت بها بعض شركات الوساطة لإدارة السوق. وفي سياق آخر، أفادت المصادر بأن شركات الوساطة تبحث مع اللجنة التأسيسية إمكانية ترتيب العام الجديد للشركة الكويتية للمقاصة عثمان العيسى بعد تسلمه مهام عمله رسمياً، وذلك من أجل التشاور حول سبل التعاون بين المقاصة والوساطة خلال الفترة المقبلة، خاصة أن هناك الكثير من الملفات العالقة التي تحتاج الى حلول وفي مقدمتها الربط الآلي قبل إطلاق المرحلة الثانية من نظام كستريم.

● شريف حمدي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن اللجنة الفنية بسوق الكويت للأوراق المالية بصدده الاجتماع خلال الأيام القليلة المقبلة دون أن تحدد موعداً للالتزام اللجنة، مشيرة الى أن الاجتماع سيضم مناقشة العديد من الامور الفنية الخاصة بالسوق، ومنها مناقشة ملاحظات شركات الوساطة العاملة بالسوق التي أبدتها خلال اجتماعها مع إدارة السوق أخيراً والتي في مقدمتها الرسوم المفروضة على هذه الشركات من قبل إدارة السوق نظير الخدمات التي تقدمها للوساطة سواء الرسوم السنوية أو رسوم تجديد الرخص. ولغقت المصادر الى أن اللجنة ستبحث الأمر